جهود مكافحة الفساد في المغرب من منظور المجتمع المدني

د. فوزي بوخريص، استاذ السوسيولوجيا جامعة ابن طفيل/القنيطرة- المغرب

المجتمع المدني بالمغرب

- لم يتحول الناس صدفة من رعايا إلى مواطنين، ولا نتيجة لمنة من الحاكمين، وإنما عن طريق معركة طويلة واحتلال تدريجي ل"فضاء المبادرات المواطنة" ، انتهى إلى تأسيس المجتمع المدني. المعركة قديمة وطويلة ، لكن مأسسة انتصاراتها لم تتم إلا حديثا. بل حتى عملية المأسسة نفسها شهدت وما تزال مراحل مد وجزر، قبل أن تستقر نسبيا في شكلها الذي هي عليه الآن..

- إن ظاهرة العمل الجمعوي بالمغرب ظاهرة حديثة :

+ صحيح أن المجتمع المغربي عرف عبر تاريخه، ممارسات اجتماعية وأنظمة تضامن وتعاون عفوية شبيهة بما نصطلح عليه اليوم بالعمل الجمعوي. بل إن بعض هذه الممارسات والأنظمة ما يزال مستمرا إلى حد الآن.

+ لكن لا يمكن اعتبار الظاهرة الجمعوية اليوم امتدادا مباشرا لأشكال التضامن والتعاون التقليدية التي ميزت مجتمعنا المغربي القبلي لقرون طويلة، فالاختلاف بين التنظيمات التقليدية والتنظيمات الجمعوية ، هو اختلاف بين نسقين اجتماعيين متمايزين جوهريا، نسق تقليدي تقوم فيه العلاقات على رابطة الدم والقرابة ووحدة الانتماء للمجال ، وتتوارى فيه ذاتية الفرد وراء سلطة "النحن " ، ونسق حديث تقوم فيه العلاقات على التعاقد بين ذوات مستقلة وتتمتع بحرية الإرادة.

- عرفت الديموغرافيا الجمعوية ببلادنا تزايدا كبيرا منذ بداية التسعينيات وتنوعا على مستوى أدوارها و مجالات اهتمامها، كما شهدت هذه الديموغرافيا تغيرا على مستوى توزيعها الجغرافي، حيث لم تعد متمركزة في المدن الكبرى، وان كان ما يزال اللاتكافؤ في التوزيع بين المدن الكبرى والقرى، وبين المدينة والقرية هو الغالب .

- على المستوى الكمي (ديموغرافيا المجتمع المدني)، تتحدث الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني عن وجود 130 ألف جمعية بالمغرب.
- يبلغ عدد منظمات المجتمع المدني (خاصة الجمعيات) بالقياس إلى عدد السكان : 145 منظمة لكل 100 ألف نسمة (مقابل 1749 في فرنسا سنة 2005 و 508 في كندا سنة 2003)

- وعلى العموم فالتغيرات التي طالت الديموغرافيا الجمعوية ليست مسألة اعتباطية، بل هي مؤشرات مهمة على ما يحدث في المجتمع. وهكذا فالحيوية الكبيرة، التي ميزت حقل المجتمع المدني (الجمعيات) ببلادنا، في العقدين الأخيرين، والتزايد الكبير والمتنامي لعدد الجمعيات، هما تعبير عن:

توسع مجال المشاركة الاجتماعية، إذ أصبح إنشاء الجمعيات يعبر عن تعقد المجتمع وتغيره، و يستهدف تجاوز الاختلالات التي يطرحها هذا التعقد وهذا التغير بالنسبة للمواطنين والمواطنات، في العلاقة مع الاختلالات/الخصاص الذي يطبع تدخلات الدولة، و على مستويات عدة منها: استشراء ظاهرة الفساد التي تهمنا هنا.

أدوار المجتمع المدني

- تبعا لما تنص عليه المقتضيات الدستورية والقانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، وأخذا بعين الاعتبار لمقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان وللتجارب المقارنة والممارسات الفضلى، تتعدد وتتنوع أدوار منظمات المجتمع المدني بالمغرب بحيث تشمل على العموم :

+ المشاركة في صناعة السياسات العمومية وفي تقييمها وتتبعها (من هنا فرص مناهضتها للفساد واختلالات التدبير)

+ المشاركة في تدبير الشؤون المحلية

- ✓ + المساهمة في تأطير وتكوين وتمثيل المواطنات والمواطنين، ولعب دور الوساطة بين الدولة والمجتمع
- ✓ + تقديم العرائض لمجالس الجماعات الترابية
- ✓ + الترافع أمام مختلف الجهات التي تتولى ممارسة اختصاص يدخل في مجال اهتمامها
- ✓ + التحسيس والتوعية، بل والتربية والتنشئة الاجتماعية (على القيم: الشفافية والنزاهة..)

المجتمع المدني ومحاربة الفساد:

- يواصل المجتمع المدني عمله في مختلف جبهات محاربة الفساد:
- + رصد جرائم الفساد و فضح المتورطين فيه
- + التضامن مع ضحايا الفساد و الدعم القانوني للضحايا وللشهود والمبلغين ضد الإجراءات التعسفية التي تطالهم...

+ التحسيس والتوعية والإعلام والتكوين..وتعزيز قدرات المواطنين وتمكينهم في مجال محاربة الفساد

+ التتبع وتحليل ظاهرة الفساد والرشوة

+ البحث العلمي و نشر التقارير والمعطيات المتعلقة بالفساد

- يبقى العمل الأساسي للمجتمع المدني في مجال محاربة الفساد في الشق الترافعي، الذي يشمل التأثير على السياسات، والعقليات، وخاصة القوانين :
- آخر ما اهتم به المجتمع المدني، تعبئته من أجل تنزيل ديموقراطي للمقتضيات الدستورية: قانون الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة، قانون الحق في الولوج إلى المعلومات..الخ.
- ومؤخرا القانونين التنظيميين رقم 14-44 و 14.64 المتعلقين على التوالي بالحق في تقديم العرائض و الملتمسات، واللذين يكرسان في نظر فعاليات المجتمع المدني تراجعا مقارنة مع روح الدستور، ولا سيما الفصلين 4 في كلا النصين اللذين يضيقان على حالات قبول العرائض والملتمسات، ويحدان بالتالي من القوة الاقتراحية للمجتمع المدني ويمنحان سلطة تقديرية واسعة للسلطات العمومية...

- يحسب لمنظمات المجتمع المدني اليوم:
- + توسع مجال عملها ليشمل مجالات جديدة : التدبير المفوض وتدبير الشأن المحلي عموما، المنظمات التعاضدية، الشأن الرياضي، الفساد السياسي والنزاهة في الانتخابات..الخ.
- + استحضار نسبي للبعد المجالي، والابتعاد عن المركز: امتداد الأنشطة والبرامج لتشمل مدن وأقاليم خارج محور الدار البيضاء والرباط...عمل المجتمع المدني المحلي يكون في بعض الأحيان مهما، كما هو الحال في مراكش والحسيمة وطنجة..الخ، حيث كان هذا المجتمع المدني فعالا في فضح قضايا فساد كثيرة ومهمة..

+ طموح المجتمع المدني هو ربح رهان التعبئة المجتمعية تجاه قضية محاربة الفساد، و تمكين فئات واسعة من المجتمع المدني والمجتمع عموما من الانخراط في عملية محاربة الفساد.

دور المجتمع المدني وواقع حال التشبيك

- في غياب معطيات محينة، أشار "البحث الوطني حول الجمعيات(والتنظيمات التي لا تستهدف الربح ISBL) " (2011):
- أن نسبة قليلة من الجمعيات فقط تنتمي إلى شبكات (21,9%).
- غالبية الجمعيات، أي حوالي 78,1% من إجمالي عددها، مارست أنشطتها دون أن تنتمي إلى شبكة جمعيات.
- و نجد أكبر نسبة من الجمعيات المنتمية إلى شبكة ، توجد في مجال "الحق والحريات ومحاربة الفساد، والدفاع عن المواطنين والمستهلكين والسياسة" ، بحوالي 40,6%. متبوعة بالجمعيات العاملة في مجال "الأنشطة الدولية" ب36,7% والجمعيات المشتغلة في مجال "الثقافة والرياضة والترفيه" ب33,8%
- الجدول الموالي يقدم صورة مفصلة عن واقع التشبيك ومجالاته

Tableau 1.4 : Proportion des associations appartenant à un réseau selon le domaine d'activités

Domaine d'activités	Nombre d'associations	Associations appartenant à un réseau	
		Nombre	%
Culture, Sport et Loisirs	12 134	4 104	33,8
Education et Recherche	3 814	786	20,6
Santé, Services sociaux, Intermédiaires philanthropiques et Promotion du bénévolat	8 038	1 816	22,6
Environnement	1 468	254	17,3
Développement et Logement	15 741	1 995	12,7
Droit, Défense des citoyens et des consommateurs et Politique	871	354	40,6
Religion	598	20	3,3
Associations économiques, professionnelles	2 077	445	21,4
Activités internationales	30	11	36,7
National	**44 771**	**9 785**	**21,9**

- وفي بحث حول منظمات المجتمع المدني أنجز في إطار مشروع "مؤشر المجتمع المدني "لمنظمة CIVICUS سنة 2010، أشار المبحوثون(عينة البحث) إلى وجود حوالي مئة بنية تنظيمية مختلفة في مجال التشبيك، تشمل : شبكات، تنسيقيات، فيدراليات، اتحادات، روابط...الخ. وأن الشكل الغالب يبقى هو الشبكات، ثم تأتي بعدها الفيدراليات، ثم الاتحادات، والروابط...
- وما يميز هذه البنيات التنظيمية الشبكية على مستوى الحقول او الموضوعات، هو أن المجالات المتداولة اكثر هي الشبكات او التنسيقيات المتحورة حول مناطق او مجالات ترابية محددة، ثم على إشكاليات بعينها(حماية المال العام، محاربة الفساد والرشوة، التنمية المحلية، حماية لمستهلكين، الحق في الصحة، التخييم...الخ) .

تحديات أمام عمل المجتمع المدني

- على الرغم من مكتسبات المجتمع المدني، إلا أنه لا تزال إكراهات ونقط ضعف تحد من طموحات المجتمع المدني، وتؤثر سلبا على مردوديته وأدواره المجتمعية بسبب صعوبات/عراقيل ذات طبيعية: قانونية(الشطط في استعمال السلطة..) وإدارية (التعامل المزاجي الانتقائي لبعض رجال السلطة مع الجمعيات وتضييقهم على الحق في تأسيس الجمعيات أو تجديد..) ومالية (التمييز على مستوى الولوج إلى التمويل العمومي، وإعمال منطق الريع..)

+ علاوة على نقص في التجهيزات والموارد المالية والبشرية وعجز في القدرات المؤسساتية

+ ضعف التكوين والديموقراطية الداخلية والشفافية المالية وآليات الحكامة الجيدة..

- + استمرار التضييق على عمل المجتمع المدني
- + استمرار التضييق على عمل المجتمع المدني، خاصة في كل ما له علاقة بمحاربة الفساد والدفاع عن حقوق الانسان والحريات العامة، في هذا الاطار، منع أنشطة الجمعيات الحقوقية وجمعيات محاربة الفساد، التضييق على تجديد هياكلها الإقليمية أو المحلية، ورفض تسليم وصل الإيداع لتأسيس بعض منها...وخاصة التضييق على تمويل الجمعيات، والتمييز تجاه الجمعيات في الولوج إلى التمويل العمومي، وفي الاستفادة من صفة المنفعة العامة...

+ ومن أساليب التضييق اتهام جمعيات محاربة الفساد(وجمعيات الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان) بأعمال معادية للوطن و حصولها على تمويلات مشكوك فيها..

- من التحديات أيضا التي تواجه منظمات المجتمع المدني:
- + تشبيب مواردها البشرية وهيئاتها المسؤولة، واعتماد مقاربة الشباب.
  + الانفتاح بشكل أكبر على المحلي والجهوي
- + تعزيز العمل في إطار شبكات للمنظمات غير الحكومية
- + استحضار متغير النوع الاجتماعي
- + تعزيز العمل الجماعي تجاه البرلمان/ الأحزاب السياسية/ الإعلام/ المجتمع وفعالياته...فهناك مثلا اختراق نسبي للمؤسسة التشريعية (تأسيس جمعية برلمانيون ضد الفساد)

+ لكن هناك عمل كبير ينتظر المجتمع المدني: يكفي أن الأحزاب الممثلة في البرلمان اصطفت كلها (معارضة واغلبية) مع القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، والأحزاب تقدم مترشحين متورطين في جرائم نهب المال العام، وصدرت أحكام في حقهم..!!

جهود الحكومية لمكافحة الفساد في المغرب

- هناك جهود حكومية تبدل على مستوى محاربة الفساد، لا يمكن تجاهلها، نذكر منها:
- + الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد التي تم تبنيها سنة 2015
- ساهم المجتمع المدني في أشغال إعداد هذه الاستراتيجية التي دامت أكثر من سنتين، وإن كان لم يحصل على كل ما كان يطمح إليه بخصوصها...

المقاربة التي اتبعت في بلورة الاستراتيجية إيجابية ومقبولة على العموم، بشهادة منظمات من المجتمع المدني.

ومخرجاتها مهمة أيضا، فهي تتضمن خطة مهيكلة ومحددة الآجال وذات آليات للتتبع، وأساسا تبقى مفتوحة لإضافات ومقترحات أخرى.

- + إصدار المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد 2017
- + اخراج الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها إلى حيز الوجود، الذي صدر قانونها في الجريدة الرسمية في يوليوز 2015
- + إطلاق حملات تواصلية من أجل محاربة الرشوة.
- + إطلاق وزارة العدل لرقم أخضر للتبليغ عن الرشوة 2015
- + انخراط الحكومة- ولو بشكل فيه تلكؤ- في بلورة القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، بل وتبني المجلس الحكومي في يوليوز2014، لمشروع قانون.
- + فتح ورش إصلاح القضاء.
- + مجهودات المجلس الاعلى للحسابات في التحري وتدقيق تدبير المؤسسات العمومية والجماعات المحلية..
- + متابعة عدد من المتورطين في قضايا الفساد(مسؤولين قضائيين، رؤساء جماعات محلية..الخ)
- ...الخ.

- هذه الجهود الحكومية لا يمكن تجاهلها، لكن التتبع الدقيق الذي تقوم به منظمات المجتمع لعمل الحكومة في مجال محاربة الفساد يؤكد غياب الإرادة الحقيقية لمحاربة الفساد رغم كلفته الثقيلة، وغياب إرادة حكومية لإقرار سياسة عمومية في مجال محاربة الفساء تستند إلى إجراءات ملموسة، واضحة ومنسجمة...

- **تراجعات على مستوى جهود مكافحة الفساد**

- إذا أخذنا كمثال الإطار القانوني والمؤسساتي لسياسة مكافحة الفساد، وخاصة القانونين الأساسيين اللذين يشكلان ركائز أساسية في البنية المؤسساتية ضد الفساد (قانون الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها –وقانون الولوج إلى المعلومة)، فقد جاءا دون مستوى انتظارات المجتمع المدني والمقتضيات الدستورية:

- القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها ، الذي صدر في الجريدة الرسمية في يوليوز 2015 ، مثل تراجعا مقارنة مع المقتضيات الدستورية والالتزامات الرسمية على مستوى مهام الهيئة الجديدة التي تكاد تحصر في الاستشارة والدراسة والتوعية، وعلى مستوى استقلاليتها وفعاليتها وسلطاتها في التقصي.
- + مشروع القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات التي تبناه المجلس الحكومي في يوليوز2014، والذي يتناقض أيضا مع المقتضيات الدستورية(الفصل 27) والمعايير الدولية(مضمون المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) ، والذي ترى فعاليات المجتمع المدني أنه بدل تقنين الحق في الحصول على المعلومات، يقنن الالتفاف على هذا الحق ..
- + شكل صدور المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد 2017 تراجعا مقارنة مع مطلب إحداث لجنة لتتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، تضم في عضويتها ممثلي منظمات المجتمع المدني.
- حيث عمدت الحكومة إلى إحداث لجنة حكومية للتنسيق على غرار مثيلاتها المتعددة، تختزل علاقتها بالمجتمع المدني والرأي العام، في نشر تقرير سنوي حول بيانات تنفيذ البرامج العمومية في مجال محاربة الفساد.

- عدم حماية فاضحي قضايا الفساد، بل والتضييق عليهم ومتابعاتهم، في حالات كثيرة(ألويز/بنسودة-مزوار، الكرموطي/فساد سوق الجملة،...الخ)
- + الحملات التواصلية التي تطلقها الحكومة، من أجل محاربة الرشوة. تتناقض في نظر منظمات المجتمع المدني مع استمرار منطق الإفلات من العقاب و"عفى الله عما سلف» كقول وكفعل..
- + المجلس الاعلى للحسابات رغم مجهوداته في التحري وتدقيق تدبير المؤسسات العمومية، إلا ان عمله ، لا تتمخض عنه متابعات قضائية دائما، كما لم يمتد ليشمل كل القطاعات الحكومية ، خاصة الاستراتيجية منها: وزارة الداخلية، ومجالس العمالات، وزارة الأوقاف، إدارة الدفاع الوطني، ولا يشمل كل المؤسسات العمومية مثل صندوق الغدار والتدبير، والمكتب الوطني للفوسفاط...الخ
- الشيء الذي يدل على غياب إرادة حكومية لإقرار خطة استراتيجية لمحاربة الرشوة تستند على إجراءات ملموسة ، واضحة ومنسجمة..

- فمن جهة ما يزال المواطن لا يلمس، في حياته اليومية، ترجمة فعلية للخطاب الرسمي الذي يدين الفساد ويعد بمحاربته...

- ومن جهة اخرى، إن السلطات العمومية نفسها تقر بأن الفساد يشكل عائقا أمام التنمية. كثيرا ما يعترف هذا الخطاب بالعجز عن مواجهة الظاهرة...

- اقرار الملك مؤخرا بفشل النموذج التنموي المنتهج بالمغرب، على هامش حراك الريف، غير مفصول عن اختلالات التدبير والفساد في مجال العقار مشروع بادس/وفي الصيد البحري/ وفي الصحة والتعليم ...وفي المشروع الهيكلي: منارة المتوسط الخ.

والخلاصة انه :

- رغم خطابات مختلف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، ورغم شعاراتها وبرامج محاربة الفساد و الرشوة ومصادقة المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2007) ، ومحاولة ملاءمة القوانين الداخلية للبلاد مع الاتفاقية (كقانون مكافحة تبييض الأموال واحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس المنافسة، وإصلاح القضاء...الخ) إلا أن تحقيقات المجتمع المدني وعمله الميداني وتقاريره ودراساته، تفيد بأن:
- تلك الجهود والاصلاحات ، ما تزال ضعيفة وناقصة، و غير منسجمة، وغير فعالة.
- وأن واقع الحال ما زال على حاله: ما تزال البنيات والقوى المستفيدة من الفساد حاضرة بقوة في مراكز القرار وتقاوم أي اصلاح...
- بل وما يزال الفساد في المغرب له طابع مزمن ونسقي..